

تكليف الأسبوع الثالث
مقرر: قضايا بحثية 1 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني

Ali Alqarni

الرقم الجامعي:

253002107



القضية البحثية التي سنتناولها:
أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي



تفاصيل الورقة البحثية - 1:



أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي

إعداد

د. مجاهد ضيف الله صالح العمري

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

كلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Muj8341@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الثاني - الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

العمري، مجاهد ضيف الله صالح. (٢٠٢٥). أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٦٩-٢٤٧، ٤(٢).

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

العنوان: أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية
على الاقتصاد السعودي.

الباحث: د. مجاهد ضيف الله صالح العمري — الأستاذ المساعد، قسم
الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

تم النشر بواسطة: المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية —
كلية التجارة، جامعة دمياط.

المجلد: 6

العدد: 2

السنة: 2025 م

الصفحات: 247—269.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)



تفاصيل الورقة البحثية - 2:

الأهمية: تبحث الدراسة دور الإنفاق الحكومي في دعم الاستقرار الاقتصادي بالملكة عبر قنوات التضخم والنشاط الكلي، انسجاماً مع رؤية 2030 في كفاءة الإنفاق وضبط العجز لتحقيق الاستدامة المالية.

الهدف: قياس أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في السعودية خلال المديين القصير والطويل، مع إدراج الناتج المحلي وعجز الموازنة كمتغيرات رقابية.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بتطبيق نموذج ARDL واختبار الحدود (F-Bounds) وتصحيح الخطأ (ECM) مع اختبارات تشخيصية لسلامة النموذج.

النتيجة الرئيسية: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛ عجز الموازنة يؤثر موجباً ومعنوياً على التضخم، بينما أثر الإنفاق الحكومي قصير الأجل غير دال، وتبلغ سرعة التصحيح نحو التوازن 67.4%.



أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية

على الاقتصاد السعودي

إعداد

د. مجاهد ضيف الله صالح العمري

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

كلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Muj8341@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الثاني - الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

العمري، مجاهد ضيف الله صالح (٢٠٢٥). أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٢٦٩-٢٤٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أولاً/ تحليل عنوان البحث

العنوان: أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي.
العنوان واضح ومباشر، يحدد العلاقة السببية بين متغيرين رئيسيين هما:

- المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي.
- المتغير التابع: الاستقرار الاقتصادي.

يتميز العنوان بالدقة والتركيز، ويبرز الطابع التطبيقي للبحث في سياق وطني محدد (الاقتصاد السعودي).
كما يعكس لفظ "أثر" المنهج الكمي التحليلي المعتمد، القائم على التقدير القياسي باستخدام نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات.

يشير المفهوم المركّب "الاستقرار الاقتصادي" إلى شموليته لمؤشرات التضخم والعجز والناتج المحلي، مما يمنح العنوان بعداً متكاملاً في التحليل الاقتصادي.

خلاصة التحليل:

العنوان دقيق ومتكامل منهجياً، ويعكس الانسجام بين الفكرة والمنهج والمجال التطبيقي، لكنه كان سيزداد وضوحاً بذكر الفترة الزمنية.

ثانياً/ المستخلص



المستخلص عرض الفكرة العامة بوضوح، محددًا الهدف والمنهج والنتائج الرئيسية. استخدم الباحث أسلوبًا علميًا مختصرًا يوضح قياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق والاستقرار الاقتصادي، عبر نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك (Bounds Test) وتحليل معامل تصحيح الخطأ (ECM). قوته تكمن في بيان المنهج الكمي ونتائج المعنوية الإحصائية، إلا أنه افتقر إلى الإشارة إلى القيم الرقمية (مثل F-statistic أو سرعة التصحيح) التي تُعزز القوة التفسيرية. كما لم يوضح بدقة كيفية تمثيل متغير الاستقرار الاقتصادي، هل من خلال التضخم أم مؤشرات مركبة.

خلاصة التحليل:

المستخلص متكامل في العرض، لكنه يحتاج دعمًا بالبيانات الرقمية والمؤشرات لتعزيز الموثوقية الأكاديمية.

ثالثاً/ المقدمة

المقدمة بدأت بعرض خلفية سياقية توضح أهمية السياسة المالية في الاقتصاد السعودي ودورها في دعم الاستقرار السعري والنمو المتوازن. ربط الباحث بين دور الإنفاق العام والتقلبات الاقتصادية في ضوء جهود الدولة لتحقيق الاستدامة المالية ضمن رؤية 2030. تميزت المقدمة بترابطها المنطقي، لكنها افتقرت إلى نموذج سببي يوضح قنوات انتقال أثر الإنفاق الحكومي إلى الاستقرار الاقتصادي (مثل تأثير الإنفاق على الطلب الكلي أو قيود العرض).

خلاصة التحليل:
مقدمة قوية في التأسيس النظري، وتحتاج لإضافة نموذج تفسيري يوضح آليات الانتقال الاقتصادي.

رابعاً/ مشكلة الدراسة



تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس:
ما أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)؟
جاءت صياغة المشكلة دقيقة وواضحة في تحديد العلاقة بين الإنفاق والتضخم والناتج والعجز، غير أنها أغفلت تحليل مكونات الإنفاق (التشغيلي، الاستثماري، التحويلي)، وهي عناصر قد تُفسّر تباين الأثر في الأجلين القصير والطويل.

خلاصة التحليل:
صياغة المشكلة علمية ومباشرة، وتحتاج توسعاً في تحليل المكونات لتفسير النتائج بعمق.

خامساً/أهمية الدراسة



- تتبع أهمية الدراسة من بعدها التطبيقي والنظري في آن واحد:
- تطبيقية: لتوجيه صانعي السياسات المالية نحو ترشيد الإنفاق وتحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي.
 - نظرية: لإثراء الأدبيات التي تربط بين الإنفاق والاستقرار في اقتصاد يعتمد على الإيرادات النفطية.
- كما تُبرز الدراسة اتساقها مع رؤية المملكة 2030 في تعزيز كفاءة الإنفاق وتنويع القاعدة الاقتصادية.

خلاصة التحليل:

الأهمية واضحة ومزدوجة، وتنسجم مع الأولويات الوطنية، لكنها تحتاج تفصيلاً أكبر في الجانب التطبيقي القطاعي.

سادساً/ أهداف الدراسة



الهدف الرئيس هو قياس أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في المملكة خلال المديين القصير والطويل. الأهداف الفرعية شملت اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وتحديد سرعة التفاعل نحو التوازن باستخدام نموذج ECM، وتحليل أثر المتغيرات الرقابية (الناتج المحلي، العجز المالي).

رغم وضوح الأهداف، إلا أنها اقتضت على التحليل القياسي دون تضمين هدف تقييمي أو مقارنة لقياس حساسية النتائج أو لاختبار استدامة النموذج عبر فترات زمنية مختلفة.

خلاصة التحليل:

الأهداف دقيقة ومنهجية، وتحتاج إضافة بعد تقييمي لرفع عمق التحليل.

سابعاً/ الإطار النظري والمفاهيمي



استند الإطار النظري إلى النظرية الكينزية التي ترى أن الإنفاق الحكومي أداة أساسية لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق التوازن الاقتصادي. كما أشار الباحث إلى العلاقة بين التمويل بالعجز والتضخم، مما يعكس فهماً جيداً لآليات السياسة المالية.

غير أن الإطار اقتصر على المدرسة الكينزية دون دمج وجهات نظر النقديين أو الريكارديين، وهو ما كان سيساعد في تقديم منظور متوازن حول العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار السعري.

خلاصة التحليل:

الإطار النظري متين في الأساس الكينزي، لكنه يحتاج توسيعاً ليشمل مدارس اقتصادية متعددة.



ثامناً/ الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق والنمو أو التضخم، ونجح في إبراز الفجوة البحثية المتمثلة في ندرة الدراسات التي ركزت على الاستقرار الاقتصادي في السعودية ضمن نموذج ديناميكي طويل الأجل.

لكن التحليل المقارن بين تلك الدراسات كان محدوداً، حيث لم يتناول بعمق الفروق في الأدوات القياسية أو الفترات الزمنية أو طبيعة الاقتصادات المدروسة.

خلاصة التحليل:

العرض شامل للفجوة البحثية، ويحتاج إلى مقارنة منهجية أعمق لتقوية البناء العلمي للدراسة.

ثامناً/المنهجية والنموذج:



اعتمد الباحث المنهج الكمي التحليلي مستخدماً نموذج ARDL، لاختبار التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، العجز، الناتج).
تميزت المنهجية بدقة في معالجة البيانات، واستخدام اختبار F-Bounds ومعامل تصحيح الخطأ ECM للتحقق من العلاقة طويلة الأجل.
إلا أن الدراسة لم تُظهر اختبارات الثبات الهيكلية أو تحليل الحساسية، وهو ما قد يؤثر على دقة التنبؤ في المدى الطويل.

خلاصة التحليل:
المنهجية متقنة كمياً، وتحتاج توسعاً في الاختبارات التقييمية.

تاسعاً/ التحليل الإحصائي والنتائج



أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يؤثر عجز الموازنة إيجاباً ومعنوياً على التضخم، بينما أثر الإنفاق الحكومي الكلي في الأجل القصير غير معنوي. بلغت سرعة التصحيح نحو التوازن نحو 67.4%، ما يعكس استجابة عالية للنظام الاقتصادي للتعديلات قصيرة الأجل. رغم دقة النتائج القياسية، إلا أن التفسير الاقتصادي لم يقدم تحليلاً كافياً لتباين الأثر عبر مكونات الإنفاق أو السياسات المالية المختلفة.

خلاصة التحليل:

نتائج إحصائية دقيقة، تحتاج تفسيراً اقتصادياً أعمق وربطاً بسلوك السياسة المالية الحديثة.

عاشراً/المناقشة والتوصيات



ربط الباحث نتائجه بالإطار الكينزي ، مؤكداً دور السياسة المالية في ضبط الاستقرار السعري. أوصى بضرورة رفع كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه النفقات نحو القطاعات الإنتاجية، وتقليص العجز. مع ذلك، افتقرت المناقشة إلى مقارنة النتائج مع دراسات أخرى أو سيناريوهات بديلة للسياسات المالية.

خلاصة التحليل:

التوصيات عملية وواقعية، وتحتاج توسعاً في المقارنة المعيارية بين الاقتصادات المماثلة.



الحادي عشر/التقييم العام للدراسة

تمتاز الدراسة بالتماسك المنهجي والدقة القياسية، وتُعد نموذجاً جيداً للدراسات التطبيقية في مجال الاقتصاد الكلي السعودي. نجحت في اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق والاستقرار، لكنها افتقرت إلى تحليل كافٍ للبنية النوعية للإنفاق وبدائل السياسة المالية.

التقييم العام:
دراسة تطبيقية رصينة ذات نتائج كمية مهمة، إلا أنها تحتاج توسيعاً نظرياً ومقارناً لتصبح مرجعاً شاملاً في تحليل العلاقة بين الإنفاق والاستقرار الاقتصادي.



الثاني عشر/التوصيات البحثية المستقبلية-1

التوصيات البحثية المستقبلية تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من البحوث المستقبلية التي يمكن أن تعمق الفهم حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز المقترحات البحثية:

- تحليل مكونات الإنفاق العام (التشغيلي، الاستثماري، التحويلي) على نحو منفصل لقياس تباين أثر كل نوع على الاستقرار الاقتصادي والتضخم والنمو.
- دمج متغيرات هيكلية جديدة مثل الدين العام، وسعر الفائدة، ومستوى الشفافية المالية في النماذج القياسية لتفسير ديناميكيات السياسة المالية الحديثة.
- استخدام مناهج قياسية متقدمة (مثل VECM، أو نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR) لاختبار العلاقات السببية المعقدة عبر الزمن.



الثاني عشر/التوصيات البحثية المستقبلية-2

- المقارنة المعيارية بين الاقتصاد السعودي واقتصادات خليجية أو ناشئة ذات بنية مالية مشابهة، لتقييم خصوصية العلاقة في السياق المحلي.
- تحليل الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على الاستقرار عبر متغيرات وسيطة مثل الإنتاجية أو التوظيف أو كفاءة إدارة الموارد العامة.

خلاصة تحليلية:

من شأن هذه الاتجاهات البحثية أن تسهم في توسيع قاعدة المعرفة حول السياسات المالية في الاقتصادات الريعية، وتعزيز قدرة صانع القرار على توجيه الإنفاق بما يحقق توازناً بين النمو والاستقرار المالي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

